SALAM Digest
https://salam.usim.edu.my

Vol. 2, No. 1, 37-53

Submission date: 20 Dec 2023 *Acceptance date: 25 February 2024* *Publication date: 27 May 2024*

زيارة المسلم معابد الكفار في ماليزيا من منظور الفقه الإسلامي والسياسة الشرعية

MUSLIMS VISITING NON-MUSLIM TEMPLES IN MALAYSIA FROM THE PERSPECTIVE OF ISLAMIC JURISPRUDENCE AND SHARI'AH POLICY

[i, *] Mohamad Lukman Hakim Bin Mohamad Khairi, [i] Muneer Ali Abdul Rab

[i] Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM), 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: luqmanmohdaffandee@gmail.com

ABSTRACT

Malaysia is made up of different religions, Islam, Christianity, Hinduism, Buddhism and others. For this reason, there are many temples in this country, both in cities and villages. In March 2023, a controversy arose over a programme called 'Let's Visit the Church'. As a result, a few individuals and organisations have banned Muslims from participating in it, while at the same time there are those who allow it. This leads to questions among the community, 'What is the opinion of Sharia on the ruling of Muslims visiting the temples of infidels?' This research aims to discuss the different jurists on the ruling of entering the temples of infidels, and then weighing these opinions according to the strength of the evidence and arguments. In addition, this research will be from the point of view of Shari'ah policy, the position that the Malaysian government should take between allowing or forbidding Muslims to visit infidel temples. This research follows a qualitative study approach. To gather information, the researcher uses the inductive method by tracing the opinions of jurists from the four schools of thought in many traditional and Hadith books. He also uses the analytical method in explaining and discussing each of these opinions in detail, and then the deductive method in weighting the opinions of the jurists on the ruling of the visit in terms of the science of jurisprudence and issuing suggestions to the Malaysian government based on the science of Shari'ah policy. One of the findings of the research is that the scholars differed on the ruling of entering the temples of infidels into three opinions: permissible, unacceptable and prohibited. The researcher favours the permissible view over the other two due to the strength and clarity of its evidence and is supported by many of the traditions of the companions and followers. However, from the perspective of Sharia policy, the researcher suggests to the Malaysian government to prohibit Muslim citizens in this country from visiting the temples of infidels without any need, and this prohibition is in accordance with the prevention of harm, the purposes of preserving religion, custom, and the jurisprudential rule; preventing harms is prior to bringing benefits.

Keywords: *Visit, Muslim, Non-Muslim, temples, Malaysia, Sharia*

© The Author(s) (2024). Published by the Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact the chief editor.

Cite as: Mohamad Khairi, M. L. H., & Ali Abdul Rab, M. (2024). *زيارة المسلم معابد الكفار في ماليزيا من منظور الفقه الإسلامي والسياسة الشرعية*: MUSLIMS VISITING NON-MUSLIM TEMPLES IN MALAYSIA FROM THE PERSPECTIVE OF ISLAMIC JURISPRUDENCE AND SHARI'AH POLICY. *SALAM Digest: Syariah and Law Undergraduate Symposium*, *2*(1), 37–53. Retrieved from https://salam.usim.edu.my/index.php/salamdigest/article/view/152

ملخص البحث

تتكون ماليزيا من ديانات مختلفة؛ ديانة الإسلام والمسيحية، والهندوسية، والبوذية وغيرها. ولهذا السبب، يوجد في هذه الدولة معابد كثيرة سواء كانت في المدن أو القرى. في شهر مارس 2023، نشب خلاف حول برنامج يسمى ب"هيا نزور الكنيسة". نتيجة لذلك، قام عدد من الأفراد والجهات بمنع المسلمين من المشاركة فيه، وفي نفس الوقت هناك من يسمح بذلك. هذا يؤدي إلى التساؤلات بين المجتمع، ما هو رأي الشريعة في حكم زيارة المسلمين معابد الكفار؟ لأجل ذلك، يهدف هذا البحث لمناقشة اختلاف الفقهاء في حكم دخول معابد الكفار، ثم الترجيح بين هذه الآراء حسب قوة الأدلة والحجج. بالإضافة إلى ذلك، هذا البحث سيكون من وجهة نظر السياسة الشرعية، الموقف الذي ينبغي على الحكومة الماليزية أن تتخذه بين إباحة زيارة المسلمين لمعابد الكفّار أو منعهم منها. سار هذا البحث على منهج الدراسة النوعية. من أجل جمع المعلومات، يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي بتتبع آراء الفقهاء من المذاهب الأربعة في كثير من الكتب التراثية والحديثية. ويستخدم أيضا المنهج التحليلي في بيان ومناقشة كل من هذه الآراء بالتفصيل، ثم المنهج الاستنباطي في ترجيح آراء الفقهاء في حكم الزيارة من ناحية علم الفقه وإصدار الاقتراحات للحكومة الماليزية بناء على علم السياسة الشرعية. من نتائج البحث هي أن العلماء اختلفوا في حكم دخول معابد الكفار إلى ثلاثة آراء؛ الجواز والكراهة والتحريم. والباحث يرجّح القول بالجواز على الآخر لقوة ووضوح أدلته ويؤيده كثير من آثار الصحابة والتابعين يدل على ذلك. ولكن، من منظور السياسة الشرعية، يقترح الباحث للحكومة الماليزية على منع المواطنين المسلمين في هذا البلد من زيارة معابد الكفار بدون أي حاجة، وهذا المنع يوافق مع سد الذريعة، ومقاصد حفظ الدين، والعرف، والقاعدة الفقهية؛ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

الكلمات المفتاحية : *زيارة معابد الكفار، الفقه الإسلامي، السياسة الشرعية.*

1.0 المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان في قبائل مختلفة وشعوب متعددة ولغات مفترقة، فمنهم من يطيع الأحكام الشرعية التي أنزلها الله على رسله عليهم الصلاة والسلام، ومنهم من ينكرها ويكذبها. ولكن برحمته الواسعة، ما زال الله يأمر عباده الطائعين بالتعارف بعضهم بعضا ولو كانوا مع الكافرين، وإيصال العلاقة الجيدة معهم. قال تعالى : يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣ (القرءان . الحجرات: 13). هذا الأمر واضح في سيرة الرسول ﷺ، حينما عاش المسلمون مع اليهود في المدينة وتعاملوا معهم معاملة حسنة. هذا يدل على أن الإسلام لا ينهى العلاقة الحسنة مع غير المسلمين على سبيل الإطلاق، بل يضع ضوابط واضحة في إيصال العلاقة معهم. كل هذه الضوابط قد جمعها العلماء في فن واحد وجعلوها فرعًا من العلوم الشرعية، وسمّوها باسم "فقه التعايش".

فقه التعايش مركب من كلمتين، أولهما فقه والثاني التعايش. للحصول على المعنى الحقيقي لهذا المصطلح، ينبغي أن يلاحظ إلى تعريف كل من تركيبه والعلاقة بينهما. فلفظ الفقه في اللغة بمعنى العلم بالشيء والفهم له. أما في اصطلاح العلماء هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية (عبد الكريم، 2014). فالمفهوم أن الفقه علم يعرف به حكم شرعي على كل أعمال المكلف من وجوب وحرمة وندب وكراهة وإباحة.

ثم، التعايش في اللغة على وزن تفاعل من كلمة عاش – يعيش – عيشا ، بمعنى الحياة. ومن أحد مدلولات هذا الوزن هو للمشاركة بين الاثنين فأكثر. فالتعايش معناه المشاركة في الحياة على الألفة والمودة بين الطرفين. أما في الاصطلاح، قال الشيخ محاسن أبو الفضل (د.ت.) أن التعايش – "اتفاق وقبول وتصالح أخلاقي بين الناس في معاملاتهم حيث ما وجدوا في نفس الزمان والمكان، أو هو أن تعيش مع الآخرين بقبول وسلم سواء أكانوا موافقين لك أم مخالفين، دون أن يتعرض أحدهما لآخر، إذ التعايش للمخلوقات كافة...". عند محمد موسى الشريف (2003)، التعايش يكون بين المسلمين وغير المسلمين المقيمين بيننا من أهل الذمة (ويسمون الآن أيضا بالمواطنين)، وكذلك مع المعاهدين الذين دخلوا بلادنا بعهد أمان (من تمنح لهم التأشيرة). بعد ملاحظة هذه التعريفات، يفهم أن فقه التعايش يرجع إلى العلم بالأحكام الشرعية على أعمال المكلفين، التي تتعلق بأمور علاقة المسلمين مع غير المسلمين في حالة أمان وسلام في نفس المكان والزمان.

هذا العلم لا يبنى على مجرد العقل، ولكن يعتمد على نصوص القرءان الكريم والسنة النبوية لتحقيق مقصد من مقصد الشّريعة الإسلاميّة، وهو الحفاظ على الأمن والسلامة، والعدل والإحسان إلى الغير. من الآيات قوله تعالى : لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (القرءان. الممتحنة: 6). هذه الآية تبيّن أن الله سبحانه وتعالى لا ينهى المسلمين عن إقامة العدل إلى غير المسلمين الذين لم يحاربوا المسلمين وكذلك الإحسان إليهم في قوله "أن تبروهم". الله عز وجل أيضا أمر المسلمين بالسلم من الحرب إذا طلبه الكفار ولا يقاتلونهم. هذا الأمر ظاهر في قوله : وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (القرءان. الأنفال: 61).

والأحاديث النبوية أيضا أشارت إلى أن النبي ﷺ قد اهتمّ اهتماما كبيرا بالمصلحة وسلامة غير المسلمين الذين تحت رقابته وسلطته في مكة والمدينة. وهو ﷺ أيضا زجر أي أحد من الناس من فعل الظلم عليهم. قال ﷺ: "ألا من ظلَم مُعاهَدًا أو انتقصَه ، أو كلَّفه فوقَ طاقتِه ، أو أخذ منه شيئًا بغيرِ طيبِ نفسٍ ؛ فأنا حجيجُه يومَ القيامةِ" (الحديث. أبو داود. 2687). هناك أيضا حديث على عقاب مَن قتل معاهدا، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين يوماً (الحديث. البخاري. 3166) . فكل هذه الأدلة برهان على جمال دين الإسلام، حينما لا يدعو أتباعه إلى العداوة والحقد. إنما يدعو دائما إلى السلام والأمان في الحياة حتى مع الذين لم يؤمنوا بالله سبحانه وتعالى ما داموا لم يحاربوا المسلمين ولم يظلموهم.

في ماليزيا، جميع رعيتها تتكون من عدة أديان، فمنهم المسلمون، والمسيحيون، والبوذيون، والهندوسيون وغيرها. من بين هذه الأديان الكثيرة، وقف دين الإسلام في موقف عظيم في قانون هذه البلاد. في المادة رقم 3 في الدستور الاتحادي (Federal Constitution) – وهو أعلى الدساتير في ماليزيا — اعترف اعترافا على دين الإسلام كالدين الرسمي لهذه البلاد، ومع ذلك يجوز للأديان الأخرى أن يعمل بها في أمان وسلام. إضافة إلى ذلك، في المادة رقم 11 في نفس الدستور تحدّث عن الاستقلال بالتديُّن في هذه البلاد. منها السماح للرعية أن يؤمنوا بدينهم ويعملوا به في كل حين. ولكن ما يتعلق بنشر الأديان، فهذا الأمر محدود تحت رقابة الحكومة في كل الولايات (State Government)، وهذا ثابت في آخر الدستور الاتحادي. لذلك، حكومة الولاية لديها السلطة على مراقبة عملية نشر الدين غير الإسلام إلى المسلمين الذين سكنوا في ولايتهم خاصة.

بناء المعابد لكل الأديان كان من الأمور المسموح به في الدستور الاتحادي، ولذلك ليس غريبا وجود كثير من المعابد في هذه البلاد سواء كان في المدن أو القرى. من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، المعابد ليست كمكان عادي مثل الجامعة، والأماكن التاريخية، والبنيان. إنما هي مكان جُعل خاصة لأداء عملية التعبد وكذلك نشر الدروس المتعلقة بالدين. إذن، هناك حاجة في مناقشة موضوع يتعلق بأعمال المسلمين تجاه معابد غير المسلمين، ومن أهمها قضية زيارة المسلمين لمعابدهم: هل هو محرم أو مباح في الشرع؟ بهذا، من المرجو أن هذا البحث سينفع جميع القراء، بإعطاء البيان الواضح عن حكم الشرع في هذه القضية. وبالله التوفيق.

1.1 مشكلة البحث

المشكلة التي تحدث في هذه القضية هي بسبب وجود برنامج "هيا نزور ..." (Jom Ziarah) الذي أقامته منظمة *إمباكت ماليزيا* (Impact Malaysia) ، وهي منظمة تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة. ويهدف هذا البرنامج إلى تعريف الشباب الوطني بثقافة ومعتقدات الأديان المختلفة لتكوين الوحدة بين أهل الديانات المختلفة من خلال الزيارات والأنشطة التطوعية. يتكون هذا البرنامج من سلسلة زيارات لمكان العبادة الدينية الأخرى. من

الأنشطة التي تمّ تنفيذها "هيا نزور المسجد" في 4 مارس 2023 ، و"هيا نزور غوردوارا" في 11 مارس 2023. هذه المنظمة أيضا يريدون أن يقيموا بالبرنامج "هيا نزور الكنيسة" و"هيا نزور كويل" في 18 و 19 مارس 2023. (Malaysia Gazette, 14 Mac 2023) . فلهذا السبب ، تمنع بعض الجهات مثل المجلس الديني الإسلامي بسيلانجور (MAIS) تنفيذ هذا البرنامج، ويقول إنه يمكن أن يعتبر جريمة تحت قانون الأديان غير الإسلامية (السيطرة على التنمية بين المسلمين) 1988 (Utusan Malaysia,17 Mac 2023) . بالإضافة إلى ذلك، أقرّ مفتي باهانج ، داتوك سري عبد الرحمن عثمان، على أنه إذا لم يكن لأجل الدعوة، يُمنع على المسلمين دخول مكان عبادة غير المسلمين. (Malaysia Gazette, 22 Mac 2023) . ولكن في نفس الوقت، يرى المجلس الديني الإسلامي في بولاو بينانج أن مثل هذه البرامج ليست محظورة على سبيل الإطلاق. وهو يُسمح به طالما أنه يتطابق مع الضوابط والإرشادات الموضوعة عندهم. (Berita Harian, 17 Mac 2023) . بسبب وجود الخلافات في هذه القضية بين الجهات، حدثت التساؤلات في المجتمع، ما هي أحكام الشريعة في قضية دخول المسلمين في مكان العبادة لغير المسلمين، هل هو مباح أو حرام؟ لذا، هناك حاجة لإيضاح هذه المشكلة بشكل جيد من أجل تجنب سوء فهم المجتمع للتعاليم الإسلامية.

1.2 أسئلة البحث

أسئلة البحث هي الأسئلة التي تكون عمودا في البحث، ودار البحث حولها، وقد أقيم البحث خاصة لإجابتها بالتفصيل. في هذا البحث، الأسئلة المقترحة التى يحاول الباحث إجابتها هي:

1. ما رأي الفقهاء من المذاهب الأربعة في حكم زيارة المسلم معابد الكفار؟
2. كيف يُطبّق علم السياسة الشرعية في الحكم على هذه القضية بالنسبة لظروف ماليزيا؟
3. كيف توضع الضوابط والنظم التي يجب امتثالها إذا هناك حاجة في زيارة معابد الكفار؟

1.3 أهداف البحث

أهداف البحث هي عبارة عن الغايات والنتائج التي يريد الباحث الحصول عليها وينفع بها القراء بعد نهاية البحث. أهداف البحث التي يريد الباحث تحقيقَها في هذا البحث هي:

1. بيان آراء الفقهاء واختلافهم فيما يتعلق بهذه القضية وترجيحها حسب قوة الأدلة.
2. تطبيق علم السياسة الشرعية في الحكم على هذه القضية بالنسبة لظروف ماليزيا.
3. اقتراح الضوابط والإرشادات التي يجب العمل بها عند زيارة معابد الكفار.

1.4 أهمية البحث

في المرحلة الوطنية، هذا البحث لديه الأهمية في إيجاد التفاهم بين الرعية المتعددة الأديان في ماليزيا، وذلك حينما كلهم يحترمون الاعتقادات والتعاليم من كل الأديان. متعلقا بقضية زيارة معابد غير المسلمين، ينبغي لكل الرعية أن يفهموا أن الإسلام وضع ضوابط شديدة في الأمور التي تتعلق بعقيدة المسلمين، ولا يجوز عليهم إهمالها. ببيان هذا الأمر إلى غير المسلمين، سيحصلون على الألفة أكثر ويحترمون أكثر على الفتاوى التي استنبطها علماء المسلمين لأجل حفظ عقيدة المسلمين. من غير ذلك، يستطيع المسلمون أيضا أن يتعرفوا على آراء الفقهاء من المذاهب الأربعة المعتبرة عن حكم زيارتها، مع الأدلة التي يستدل عليها الفقهاء في اجتهادهم على الحكم، وهذا سيثمر اليقين في نفوس المسلمين للعمل بالحكم الشرعي ولا يصيب عليه الشك والوسوسة.

من هذا البحث أيضا، يمكن للسلطات الدينية مثل مجالس الفتوى والإدارات الدينية الإسلامية في كل ولاية أن ترجع إلى هذا البحث كأحد المراجع عند بحث المعلومات قبل إصدار الفتوى فيما تتعلق بالقضية. ويمكن لهم أيضا أن ينظروا إلى الضوابط التي اقترحها الباحث لوضع أحسن الضوابط والإرشادات على المسلمين إذا كان هناك حاجة لزيارة معابد غير المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، هذا البحث أيضا يمكن أن يكون مرجعا لكل من أراد أن يقيم برنامج زيارة معابد غير المسلمين، احتراما للمشاركين من المسلمين والمسلمات. وأخيرا، في مستوى أهل العلم والثقافة، هذا البحث سينفعهم في زيادة المعرفة التي تتعلق بالقضية، وفتح فرصة المناقشة والمجادلة عنها للحصول على أفضل النتائج، ثم ينشرها للجميع.

1.5 حدود البحث

كما ذكر في موضوع البحث، إن هذه الدراسة ستناقش حكم الأصل فقط على دخول المسلم إلى معابد غير المسلمين، ولا يبحث فيه عن مسائل الفروع مثل الصلاة فيها، أو حضور الوليمة، أو استقبال الاحتفالات الدينية، أو إعادة الميت. ثم، هذا البحث سيجمع آراء الفقهاء فقط من المذاهب الأربعة المعتبرة، وهم الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة. لذلك، لا يناقش فيه من وجهة نظر الظاهرية والشيعة وغيرهما من المذاهب غير المعتبرة. بعد ذلك، سيركّز هذا البحث أيضًا على ترجيح الأقوال المناسبة لظروف ماليزيا، بدون النظر إلى الدول الأخرى. هذا لأن الفتوى يمكن أن تختلف باختلاف العرف والعادة في مكان ما. لذلك، ستتخصص هذه الدراسة في الآراء التي تتوافق مع ظروف الماليزيين متعددي الأعراق والأديان.

1.6 منهجية البحث

هذا البحث سيستخدم منهج الدراسة النوعية. سيعتمد الباحث في دراسة هذا الموضوع على المنهج الاستقرائي وذلك بعملية تتبع آراء الفقهاء من المذاهب الأربعة التي تتعلق بموضوع البحث في الكتب الفقهية التراثية والحديثة، ثم عرضها في البحث. وكل هذه المصادر أخذت من مكتبة جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)،

وبعضها من الكتب الإلكترونية إما من موقع "المكتبة الشاملة"، والكتب التي حمّلت من موقع "مكتبة النور" و "الوقفية". بعد ذلك، سيجمع الباحث آراء الفقهاء هذه ويحاول ترتيبها بشكل منظم باعتبار الأحكام التكليفية، كما سيقدم الباحث الأدلة من القرآن والأحاديث النبوية الشريفة التي جعلها الفقهاء اعتمادا على اجتهادهم. ثم، يعتمد الباحث أيضا على المنهج التحليلي ببيان ومناقشة أقوال هؤلاء الفقهاء وحجتهم. وأخيرا المنهج الاستنباطي، وهو عند ترجيح آراء الفقهاء في حكم الزيارة من ناحية علم الفقه وإصدار الاقتراحات للحكومة الماليزية بناء على علم السياسة الشرعية.

1.7 الدراسات السابقة

قد طالع الباحث عدة مؤلفات ورسائل وبحوث في الدراسة على قضية دخول المسلم معابد الكفار. فمنها ما تبيّن فيه عن أحكام الصلاة في المعابد، ويوضع هذا البحث عادة تحت فصل: مكان تكره فيه الصلاة. الزحيلي (1985) ذكر أنه تكره الصلاة في معابد النصارى واليهود وغيرهم لأنها مكان الكفر والشرك بالله، وهذا رأي ابن عباس وجمهور الفقهاء. ومن أسباب كراهته هي أنها مأوى الشياطين، لكثرة التماثيل والصور فيها، ويؤدي إلى قلة الخشوع في الصلاة. ولكن، قال الحنابلة بأنه لا بأس بالصلاة في الكنيسة النظيفة. ثم، ناقش روديانتو (2022) هذه الاختلافات بين رأي الحنابلة والجمهور مناقشة دقيقة حول كيفية استنباطهم من الأدلة. ذهب المؤلف إلى أن الجمهور استعمل طريقة قياس الدلالة وسد الذريعة على كراهتها، أما الحنابلة رأى بالجواز استنادا على قياس الأدنى والاستصحاب. فمن المؤكد، أن الاختلاف في كيفية الاستدلال سينتج الاختلاف في نتيجة الحكم.

عند البحث عن حكم دخول المسلم معابد الكفار، هناك تأليفات تذكر مباشرة عن رأي واحد من الفقهاء، بدون تفصيل الاختلافات التي وقعت بينهم. مثلا، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (د.ت) ذهب إلى أن دخول المسلم معابد الكفار غير جائز، ثم أتى برواية عمر بن الخطاب : "... ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم ومعابدهم فإن السخطة تنزل عليهم". ينقد الباحث هذه الطريقة لأنه يدل على التشدد في الحكم وترك آراء من أجازها من الفقهاء المعتبرين.

وهناك تأليفات تناقش هذا الموضوع بإتيان اختلافات الفقهاء، وتقسّم هذه الآراء باعتبار حكمها التكليفي. ولا يكفي بذلك، المؤلفون أيضا حللوا الأدلة والحجج من كل الآراء. أحمد سروة (2018) كتب في تأليفه أن الجمهور أجازوا الدخول، والحنفية كرهه. ومن هنا، يبدو كأن الفقهاء يتفرقون إلى فرقتين فقط. الباحث يعتقد أن هذا التأليف فيه قصور، لأن المؤلف ذكر رأيين فقط، وهما الجواز والكراهة، والحقيقة أكثر من ذلك. عند أحمد زركسيه (2019)، يتفرق العلماء إلى ثلاث مجموعات حول هذه المسألة. المجموعة الأولى قال أن دخول معابد الكفار مكروه، وهم من فقهاء الحنفية. والمجموعة الثانية يجيزها مطلقا، وهو قول أكثر المالكية والشافعية والحنابلة. أما المجموعة الثالثة وهي بعض الآخر من الشافعية فيقولون بتحريمه إذا كان في المعابد تمثال أو صورة معظمة. ومع

ذلك، ذكر صالح المنجد (2009) أن ابن نجيم الحنفي اعتقد أن الكراهة المقصودة عند الحنفية هو مكروه تحريمي في الحقيقة، وهو يشبه الحرام في اصطلاح جمهور الأصوليين. إذن، فقهاء الحنفية ينقسمون إلى فرقتين، أحدهما قال حرام، والآخر مكروه. وفي نفس الوقت، فإن فقهاء الحنابلة أيضا ينقسمون إلى ثلاثة آراء ، الأولى الجواز مطلقا ، والثانية مكروه مطلقا، والثالثة مكروه مقيد بوجود التماثيل أو الصور.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تأليفات تنتقد بشكل مباشر على الحجج الضعيفة. ويمكن ملاحظة ذلك في كتابة السيد (2012)، حيث بعد ذكر رأي واحد من الفقهاء، سيأتي بما هي أدلتهم وحججهم. في الوقت نفسه، المؤلف سيرفض الحجة والرد عليها بحجة أقوى منها. فمثلاً، حرّم بعض الفقهاء دخول معابد الكفار لما فيه من تمثال، بحجة أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تمثال. فأجاب المؤلف مباشرة أن عدم دخول الملائكة في الحديث لا يدل على التحريم.

بعد ذلك، وُجد باحثون قاموا بعملية الترجيح بين آراء الفقهاء، وقد فعل ذلك حيدر (2013). بعد الاطلاع على الحجج التي قدمتها كل مجموعة من الفقهاء، رأى المؤلف أن القول الراجح هو القول بجواز دخول معابد الكفار. وذلك لأن الحجج التي استدلت بها أقوى وأوضح، وتؤيدها روايات كثيرة عن فعل الصحابة والتابعين تدل على جوازها. السيد (2012) أيضا رجّح نفس القول، لأن حجج من يبيحه أقوى، في حين أن الأدلة والحجج التي اعتمد عليها المانعون، فيها ضعف وكثرة احتمالات. ولكن، نصح المؤلف بأن هذا الجواز لا يعني أن المسلم يمكنه ملازمة الكنيسة بدون أي غرض يعتبره الشرع.

من جميع هذه المصنفات، الباحث يرى أن هناك العديد من منهجيات الكتابة التي استخدمها كثير من المؤلفين في مناقشة حكم دخول المسلمين معابد الكفار. والباحث ذهب إلى أن أفضل طريقة هي كما فعل السيد (2012)، بتقسيم آراء الفقهاء باعتبار الأحكام التكليفية: من قال حرام، ثم مكروه، ثم جائز. وكل هذه الآراء يجب أن تنسب إلى قائليها، وكذلك من أي كتاب نقلت، وبعد ذلك تقديم أدلتهم وحججهم على الاستنباط. ثم، يمكن الانتقاد على الحجج مباشرة إذا كان هناك ضعف واحتمالات في طريقة الاستدلال بها. وأخيرًا، ينبغي أن يختتم المناقشة بتوضيح القول الراجح مع أسباب ترجيح ذلك القول على الآخر.

يعتقد الباحث أن هذه القضية ما زال تقل المناقشة فيها من جانب السياسة الشرعية في ماليزيا. كالحكومة، لديهم القدرة والسلطة على وضع القوانين والقواعد والضوابط لحماية مصالح المجتمع تحت رعايتهم (زيدي ، 2012). لذلك، هناك حاجة للحكومة لاتخاذ موقف حازم في هذه القضية، سواء بإباحة أو منع المسلمين في ماليزيا من دخول معابد الكفار، ويجب أن يكون القرار مبنيًا على الميزان الذي حدده الله في نظام السياسة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك ، تحتاج الحكومة أيضًا إلى وضع الضوابط والإرشادات حول هذه القضية، من أجل حماية العقيدة والشريعة الإسلامية عند المجتمع المسلم في هذا البلد. من بين المؤلفات التي يمكن الرجوع إليها في إنتاج هذه

الإرشادات هي كتابة محمد روس (د.ت.) حيث وضح المؤلف الإرشادات التي قررتها أعضاء لجنة المذاكرة للفتوى الماليزية، على المسلمين الذين يشاركون في الاحتفال بالأعياد الدينية لغير المسلمين. ويمكن استخدام هذا التأليف كمثال رئيسي في محاولة الباحث لاقتراح الضوابط والإرشادات للمسلمين لدخول معابد غير المسلمين في ماليزيا.

2.0 المناقشة ونتيجة البحث

2.1 آراء الفقهاء المتعلقة بحكم زيارة المسلم معابد الكفار

ذكر في كتب أصول الفقه أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى قسمين، الأول الأحكام التكليفية التي تتعلق بطلب الشارع على المكلف بطلب الفعل أو الترك أو التخيير، والثاني الأحكام الوضعية التي تتعلق بجعل شيء سببا أو شرطا أو مانعا للأحكام. فكل هذه الأحكام تبنى على الأدلة والنصوص من القرءان الكريمة والسنة النبوية. ولكن، من هذه النصوص الكثيرة ما كان محلّا للاتفاق بين الفقهاء من المذاهب المعتبرة في فهمه واستنباط الحكم منه، فحصلت مجموعة من الأحكام المجمع عليها. ومن ناحية أخرى، توجد أيضا النصوص التي يدور اختلاف الفقهاء حولها، فيؤدي إلى وجود آراء كثيرة في بيان الحكم الشرعي ولو كان في قضية واحدة (علي، د.ت.).

وأسباب وقوع الفقهاء في الاختلاف عديدة، يمكن جمعها وتفريقها في ثلاثة أسباب رئيسية. أولها أسباب تعود إلى رواية السنن مثل عدم الاطّلاع على الحديث، أو الشك في ثبوت الحديث، أو نسيان لحديث. ثانيها أسباب تعود إلى فهم النص وتفاوت عقول المجتهدين في ذلك مثل اختلاف المجتهدين في فهم النصوص أو اختلاف المجتهدين في الجمع والترجيح بين النصوص المتعارضة أو اختلاف المجتهدين في القواعد الأصوليّة. وثالثها أسباب تعود إلى اللغة مثل في حال الاشتراك اللفظي، أو الحقيقة والمجاز، أو اختلاف القراءات (وجيه، 2007).

في قضية زيارة المسلم معابد الكفار، كان فقهاء المذاهب الأربعة على وجهات نظر مختلفة. فمنهم من يقول أن دخولها حرام، ومنهم مكروه، ومنهم جائز. وذلك لعدم وجود دليل صريح وواضح إما في القرآن أو في السنة التي تنص على تحريم دخول المسلمين إلى معابد الكفار. لذلك، هذا الأمر يعتبر من المجالات التي وسّع للمجتهد والفقهاء أن يجتهدوا فيها.

من الفقهاء الذين رأوا بتحريم دخولها هو زين الدين بن نجيم الحنفي في كتابه البحر الرائق. في هذا الكتاب، علّق المصنف على رأي العالم بن العلاء الأنصاري، صاحب الفتاوى التترخانية الذي قال: كرّه دخول الكنيسة على المسلمين لأنها مكان تجتمع فيه الشياطين. قال ابن نجيم أن الظاهر عنده هو : الكراهة التي ذكرت في التتارخانية يراد بها مكروها تحريميا (ابن نجيم، 1997). وقد نقل ابن عابدين هذا الرأي في حاشيته على رد المختار (ابن عابدين، 1966). والجدير بالذكر هنا، أن الأصوليين من الحنفية، يطلقون لفظ "مكروه تحريمي" على ما يثاب

تاركه، ويعاقب فاعله، وثبت بدليل ظني دون قطعي. لذلك، ولو سمّي مكروها عند الحنفية، فهو يساوي حراما عند الجمهور وصار نوعا واحدا من المحرمات.

بالإضافة إلى ذلك، ذهب فقهاء الشافعية أيضا على أن الدخول في معابد الكفار حرام، لكن هذا التحريم مقيّد إما بوجود الصورة، أو التماثيل المعظّمة، أو عدم الإذن بدخولها من قبل غير المسلمين. عند شرح كلام النووي في منهاج الطالبين عن كراهية الصلاة في الكنيسة، ذكر شمس الدين الرملي بوضوح في نهاية المحتاج : "ويمتنع علينا دخولها عند منعهم لنا منه، وكذ إن كان فيها صور معظمة" اه (الرملي، 1984). هذا أيضا ما ذهب إليه صاحب تحفة المحتاج – ابن حجر الهيثمي – وصاحب مغني المحتاج – الخطيب الشربيني (الهيتمي، 1983، الشربيني، 1994). والفرق هو أن الشربيني أضاف: إذا أذن دخولها من قبل غير المسلمين، جاز الدخول ما لم يوجد التماثيل والصور. لذلك، كاد أن يكون هناك اتفاق من الشافعية على عدم جواز دخول الكنيسة، لأن في معظمها تماثيل أو صورًا.

من وجهة نظر أخرى، هناك فقهاء من يرون أنه لا يصل حكم الدخول إلى مرتبة الحرام، بل هو مكروه فقط. وهذا القول قدّمه ابن تيمية الحنبلي في الفتاوى الكبرى، حيث ذكر رواية عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كره دخول الكنيسة التي فيها تماثيل أو صور (ابن تيمية، 1987). وهذا القول أخف من رأي الشافعية الذي اعتبره حراما. وفي الوقت نفسه، قال صاحب الإنصاف – وهو المرداوي الحنبلي – أنه نقل رواية أخرى عن الإمام أحمد في جواز دخول الكنيسة والصلاة فيها من غير كراهة، وقال أنه هو الصحيح في المذهب (المرداوي، 1955). هنا، يرى الباحث أنه يمكن الجمع بين هاتين الروايتين، كأن الإمام أحمد رأى بجواز دخول الكنيسة التي ليس فيها صور وتماثيل، وكراهية دخول الكنيسة التي فيها صور وتماثيل.

ولكن، ذهب صاحب المغني، ابن قدامة الحنبلي إلى أن دخول الكنيسة التي فيها صور جائز ومباح. وهذا لرواية ابن عائذ في فتوح الشام: أن النصارى صنعوا لعمر، رضى الله عنه، حين قدم الشام، طعاما، فدعوه، فقال: أين هو؟ قالوا: فى الكنيسة، فأبى أن يذهب، وقال لعليّ: امض بالناس، فليتغذوا. فذهب عليّ –رضى الله عنه– بالناس، فدخل الكنيسة، وتغذى هو والمسلمون، ليجعل عليّا ينظر إلى الصور، وقال: ما على أمير المؤمنين لو دخل (ابن قدامة، 1997). في هذه الرواية، يرى الباحث نقطتين مهمتين. الأولى: ولو كان عمر لا يدخلها، ما زال عمر أمر عليّا أن يذهب بالناس والأكل من الطعام فيها. والثانية: نظر عليّ –كرّم الله وجهه — الصور في تلك الكنيسة، ولا ينهى المسلمين من دخولها. لذلك قال ابن قدامة أن هذه الرواية دلالة على إباحة دخول الكنيسة التي فيها صور، وهو غير محرم.

بعد التأمل في آراء الفقهاء وحجتهم، يختار الباحث بالاعتماد على رأي الذي قال بإباحته وجوازه، وهذا إذا كانت لهم أغراض حسنة ومقبولة عند الشرع، مثل تقوية العلاقات معهم لتسهيل دعوتهم إلى الإسلام، أو لحضور

المناقشة والجدال بين الأديان، ونحو ذلك. أما إذا دخل المسلمون فيها لغرض لا تُجيزه الشريعة، مثل تعظيم دينهم، والمشاركة في شعائرهم الدينية ، والتعجب بالتماثيل والصور بداخلها، فهذا حرام لأنه فرع من فروع الشرك بالله سبحانه وتعالى.

ترجيح الباحث بإباحة دخول معابد الكفار بنية حسنة يستند إلى قوة الأدلة، وهو ورود كثير من الروايات التي تبيّن أن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم شوهدوا في الكنيسة ، وأجازوا الصلاة فيها. روى ابن أبي شيبة في مصنّفه : "حدثنا أبو بكر قال : حدثنا سهل بن يوسف عن حميد عن بكر قال كتبت إلى عمر من نجران "لم يجدوا مكانا أنظف ولا أجود من بيعة" فكتب "انضحوها بماء وسدر وصلوا فيها". وقال أيضا: "حدثنا وكيع قال حدثنا أبو فضالة قال حدثنا أزهر الحراني أن أبا موسى صلى في كنيسة بدمشق يقال لها كنيسة نحيا". وروى أيضا عن الشعبي وعطاء ومحمد أنهم لا يرون بأسا بالصلاة في الكنيسة وهي جائزة. وروى أيضا عن وكيع عن إسماعيل بن رافع قال رأيت عمر بن عبد العزيز يؤم الناس في كنيسة بالشام (ابن أبي شيبة، 1989). بناءً على هذه الروايات، يمكن فهمها بالعقل السليم، إذا كانت الصلاة في الكنيسة جائزة، فمن باب أولى بجواز دخول الكنيسة. هذا لأنه لا يعقل كون دخول الكنيسة ممنوعًا، لكن الصلاة في داخلها مباحة.

2.2 زيارة المسلم معابد الكفار في ماليزيا من منظور السياسة الشرعية

أنزل الله سبحانه وتعالى شريعته وأحكامه على النبي محمد ﷺ على نوعين. الأول الأحكام الثابتة التي لن تتغير منذ تشريعها حتى يوم القيامة. هذا النوع مثل حكم وجوب الصلاة، ومقدار جلد الزاني، وتقسيم الفرائض، وغيرها. والنوع الثاني هو الأحكام التي تقبل التغيرات لأنها تراعي مصالح الناس المتغيرة بسبب الزمان والمكان والظروف. هذا النوع مثل عقود المعاملات، وطرق وسائل الإثبات في المحكمة، ومقدار التعزير، وغيرها (عبد العال، 1993). رغم أنه في زمن النبي ﷺ نزل الوحي بهذه الأحكام، ولكن بمرور الوقت، وتغير عرف الناس وظروفهم، يجوز للأمير يغيّر هذه الأحكام حسب مصالح الرعية تحت رقابته. إذن، هذا النوع يكون من أهم المجالات التي تبحث في علم السياسة الشرعية. فالأمير، مستعينًا بعلمه وخبرته، يجب عليه أن يتأمل على ما هو أجلب للمصالح وما هو أبعد من المفاسد، ويطبقه في وضع القوانين والأحكام المناسبة على رعيته، موافقا للقواعد الكلية والمصادر التشريعية العامة.

في ماليزيا ، توضع سلطة إدارة الشؤون الدينية تحت رعاية حكومة الولايات المعنية. وهذا مذكور في القائمة الثانية للجدول التاسع من الدستور الاتحادي الماليزي. لذلك، تصبح هذه المادة مصدر السلطة لحكومة الولاية لوضع القوانين التي تتعلق بتصرفات المسلمين الذين في ولايتهم، وهذا يشمل موضوع إباحة المسلمين بزيارة معابد الكفار أو تحريمها. فمن النقطة المهمة هي أن هذا القرار لا يجوز أن يبنى على الهوى، بل يجب أن يكون مبنياً على مصادر التشريع، مثل المصالح المرسلة، أو سد الذريعة، أو الاستحسان، أو الاستصحاب، أو العرف، ونحو ذلك.

يرى الباحث أن الأَولى على حكومة الولاية هو منع المسلمين من زيارة معابد الكفار إذا لم تكن هناك أي حاجة، ويُستنبط هذا القرار اعتمادا على سد الذريعة، التى اعتبرها المالكية والحنابلة أصلا من أصول التشريع. الذريعة في اللغة هي الوسيلة إلى الشيء، سواء كان مصلحة أو مفسدة. ولكن، في الأغلب، يطلق لفظ الذريعة على معنى الأشياء المؤدية إلى المفسدة. فسدّ الذريعة يعني به المنع والكف عن الأشياء التي تفضي إلى المفسدة والمضرة (عبد الكريم، 2014). فمن النصوص التي تدل على اعتبار هذه القاعدة عند الشرع هو قوله ﷺ: "ما أسكر كثيره فقليله حرام " (الحديث. الترمذي. 1865). هذا الحديث يدل على أن الشرع نهى من شرب الخمر ولو كان قطرة لا تسكر، لأنها ذريعة إلى الشرب أكثر فيسكر، فمنعه. وعلاقة سد الذريعة بقضية زيارة معابد الكفار هي؛ إن إباحتها على المسلمين ستؤدي إلى المفسدة، وهي تفتح الأبواب للكافرين وتسهلهم لتبليغ دعوتهم للمسلمين. فهذه المفسدة هي أهم الأسباب والعوامل التي يجب على الحكومة الالتفات إليها قبل إصدار الحكم. إذن، لأجل تطبيق سد الذريعة، على الحكومة أن تمنع المسلمين من زيارة معابد الكفار لأنها ستؤدي إلى المفسدة الخطيرة.

بالإضافة إلى ذلك، الاقتراح بمنع الزيارة أيضا يراعي أحد مقاصد الشريعة الضرورية، وهو حفظ الدين. وقد جاءت الشريعة الإسلامية إلى الأمة البشرية مع أحكام تهتمّ اهتماما شديدا بحفظ الدين في نفس المسلم. لذلك، أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالتمسك بهذا الدين الصحيح، في قوله : يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨ (القرءان. البقرة: 208). من هذه الآية، يجب على المسلم أن يقبل ويعمل بكل ما أتى به الرسول ﷺ ويحفظه في كل زمان ومكان، ولا يجوز عليه العمل بالبعض ويترك الباقي. في نفس الوقت، نهى الله تعالى جميع المفسدات للدين، من كفر أو شرك أو بدعة، وأعدّ العقوبة الغليظة على من ارتدّ من دين الإسلام ولا يريد التوبة من جريمته. هذه الأمثلة تدل على شدة الاهتمام من الشرع بحفظ الدين. إذن، منع المسلمين من زيارة معابد الكفار يكون من أجل حفظ الدين في صدورهم من التأثر بوسوسة الشياطين مثل ظهور التعجب بدين الكفر، أو تعظيم لآلهتهم وتماثيلهم، أو الاعتقاد على فكرة التعددية أن كل الأديان صحيحة.

بعد ذلك، هناك إحدى القواعد الفقهية تتعلق بهذه القضية، وهي درءء المفاسد مقدم على جلب المصالح. هذه القاعدة تعني؛ إذا حصل تعارض بين المصلحة والمفسدة، فالأفضل تركها لأجل دفع المفاسد التي فيها، ولو ترتب على ذلك عدم الحصول للمنافع. قال الرسول ﷺ : " ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم " (الحديث. مسلم. 1337). استدل العلماء من هذا الحديث أن الشرع يهتمّ بكثير على دفع المفسدة فوق جلب المصلحة، لأن الرسول قيّد فعل المأمورات بطاقة الإنسان، وإطلاقها في ترك المنهيات تدل على وجوب دفعها ولو مع المشقة (عثمان، 2007). في قضية زيارة معابد الكفار، لا شك أن فيها من المصلحة، وهي التقارب والتقوية لصلة الإنسانية بين الرعية المختلفة الأديان في هذا الوطن. ولكن، هذه المصلحة تأتى مع المفسدة أكبر

منها، وهي تتعلق بعقيدة المسلمين. إذن، التطبيق على هذه القاعدة الفقهية سينتج حكم المنع على المسلمين من زيارتها.

وأخيرا، يعتبر الباحث في إبداء الرأي على العرف. العرف في اصطلاح الأصوليين هو كل ما اعتاده الناس وساروا عليه من كل فعل شاع بينهم، أو قول تعارفوا إطلاقه على معنى خاص. العرف الصحيح الذي لا يخالف الشرع فهو مقبول كالحجة في التشريع ومبني عليه الأحكام (الزحيلي، 1999). فمن أمثلته مقدار نفقة الزوجة، حينما قال الله سبحانه وتعالى : ... وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ ... (القرءان. البقرة: 233). هذه الآية تدل على أن الزوج تجب عليه نفقة زوجته بقدر العرف في ذلك الزمان والمكان. فإذا دفع أقل من قدر العرف، فهذا مشقة على زوجته لاستمرار حياتها. وزيارة معابد الكفار ليس من عرف المسلمين في ماليزيا، وهو شيء نادر حدوثه. ليس ذلك فحسب، بل المسلمون يرون أن معابد الكفار من الأمكنة التي حرم دخولها ولا يجيزون لأبنائهم دخولها، ولو كان بعض الفقهاء أباح دخولها. بسبب ذلك، إذا أصدرت الحكومة قرارا على منع المسلمين من زيارة المعابد، فهذا القرار لا يعارض العرف ولا يسبب المشقة على الرعية.

2.3 ضوابط وإرشادات للمسلمين عند زيارة معابد الكفار

وضع الباحث بعض الضوابط في الأمور التي ينبغي اتباعها وكذلك المنهيات التي يجب اجتنابها عند زيارة معابد الكفار. وهذه الضوابط يمكن استخدامها والرجوع إليها إما من قبل الأفراد الذين يريدون الزيارة للمعابد بسبب أي حاجة، وكذلك من قبل المنظمين الذين سيقيمون ببرنامج تتعلق بها. وهذا لابتعاد عن حدوث أشياء، يمكن أن تفسد عقيدة المسلمين وتجاوز حدود الشرع.

الضوابط على الأفراد ما يلي:

1. ينبغي على المسلم أن يكون له حسن النية والقصد عند الشريعة، مثل لتقوية العلاقة بين الأصدقاء، وإيصال الدعوة الإسلامية للكفار، وتسليم مساعدات المأكل والملبس ، ونحو ذلك. ولا يجوز عليه أن يدخل المعابد بنية فاسدة، مثل لإظهار التعجب بالديانات الأخرى، أو لتعظيم الصور والتماثيل، أو مع الاعتقاد أن جميع الأديان متساوية في الخير.
2. ألا يشارك في الأنشطة التي يؤدي القيام بها إلى مخالفة العقيدة الإسلامية. ومعنى "مخالفة العقيدة الإسلامية" هو قول أو فعل، إذا وقع سيؤدي إلى الشرك والكفر بالله، أو عدم الإيمان بالملائكة أو الأنبياء أو الكتب أو يوم الآخر. وهذه الأنشطة مثل غناء الأناشيد الدينية ، أو رسم أي رموز أو علامات دينية على الجسم أو الملابس مثل الصلبان أو علامات على الجبهة أو غيرها، أو القيام بأفعال أو أقوال تدل على احترام دين غير المسلمين.

3. ألا يفعل أشياء تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. والمراد بتعارض أحكام الشريعة هو قول أو فعل حرّمه الله سبحانه وتعالى على عباده المسلمين. وهو مثل لبس الملابس الدينية، كملابس الكاهن والراهب، وثياب سانتا كلوز (Santa Claus) ونحوها، أو إعداد المشروبات المحرمة كالكحول أو الأطعمة المحرمة كلحم الخنزير.

والضوابط على منظمي البرنامج ما يلي:

1. يجب على المنظم إرسال رسالة الطلب إلى قسم الدين الإسلامي مع ورقة العمل للبرنامج. وذلك ليتمكن القسم الديني من إجراء التقييمات على المعلومات المحتاجة، مثل مَن المشاركين فيه، وما الغرض الرئيسي من البرنامج، وأين سيقوم به، وما هي الأنشطة التي سيتم تنفيذها؟
2. يحتاج المنظم أيضًا إلى تعيين الضابط المرافق، يتكون من أهل الدين، إما من مدرسين القرآن أو الأساتذة أو المحاضرين، ووظيفتهم للتأكد على أن الأنشطة المنفذة لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وكذلك يوافق بهذه الضوابط كلها.
3. يجب أن يبدأ كل البرنامج بالبيان والإرشادات من الضابط المرافق، ويجب عليه أن يشرح بوضوح عن ضوابط زيارة معابد الكفار، من الواجبات والمباحات والمنهيات، من أجل حماية عقيدة المشاركين من المسلمين.
4. يجب أن يكون عمر المشاركين 18 عامًا أو أكثر ، لأنهم وصلوا إلى سن تمام الرشد، ويمكنهم التمييز بشكل جيد بين الدين الصحيح والدين الباطل.

3.0 الخاتمة

3.1 الخلاصة

إن الإسلام دين الهداية والرحمة للبشرية جميعا، وهو لا يأمر بشيء إلا أن تكون فيه حكمة ومنفعة، ولا ينهى عن شيء إلا أن يكون فيه ضرر ومفسدة. تركّز هذه الشريعة تركيزًا كبيرًا على رعاية العقيدة وتطبيق أحكام الشريعة عند المسلمين، وقد ثبت ذلك عندما يوضع "حفظ الدين" في المرتبة الأولى من الضروريات الخمس، الذي يجب الحفاظ عليه في مقاصد الشريعة. وهذا لكي يسير الناس على طريق مستقيم بثبات، ولا يقعوا في خداع الشيطان الذي دائما يحاول إبعاد الناس عن الله سبحانه وتعالى. ولذلك، متعلقا بقضية دخول المسلمين إلى معابد الكفار، بعض الفقهاء يمنعها لأجل الحفاظ على دين وعقيدة المسلمين. أما الآخر يسمح بذلك، لأنهم يراعون مفهوم "التيسير وعدم الحرج" في الشريعة. ولكن، لا يجوز للمسلم أن يدخل الكنيسة والبيعة ما شاء دون أن يكون لديه إيمان راسخ وقصد حسن لأنه يُخشى أن يوسوس له الشيطان الذي يريد أن يدمّر عقيدته. إذن، يجب اتباع

الضوابط والإرشادات المذكورة بقدر الاستطاعة، حتى يتمكن المسلمون طاعة كل ما أحبّها الله والابتعاد عن الأشياء التي يكرهها.

3.2 الاقتراحات

1. على اللجنة الدينية من كل ولاية في ماليزيا، مثل دائرة الدين الإسلامي ودائرة المفتي، إصدار ضوابط وإرشادات واضحة ورسمية على قضية زيارة المسلمين في معابد الكفار، ثم نشر هذه المعلومات على جميع المجتمع لتجنب سوء الفهم الذي حدث في المجتمع حول الأحكام الشرعية.
2. إنشاء اللجنة الدينية منصبًا، وظيفته الخاصة هي مراقبة أنشطة المشاركين المسلمين في الكنيسة والبيعة سواء كان لأغراض السياحة أو التعلم أو الاجتماعية، وكذلك إلقاء البيان والتذكرة للمشاركين حول رعاية العقيدة وإرشادات زيارة الكنيسة والبيعة، قبل تنفيذ ذلك البرنامج.
3. يجب على مؤسسات الدراسات الإسلامية، مثل طلاب الشريعة والمحاضرين من الجامعات الإسلامية، الإكثار من البرنامج الاجتماعي مع غير المسلمين سواء في معابدهم أو في الأماكن العامة، واستخدام كل الثقافة التي لديهم ومهارات الخطابة لدعوة المستمعين إلى معرفة دين الإسلام على أحسن الوجه.

REFERENCES

Abd Karim Zaidan. 1987. *Al-Wajiz Fi Usul Al-Fiqh*. Beirut: Muassasah Al-Risalah.

Abdul Ali Ahmad Utwah. 1993. *Al-Madkhal Ila Al-Siyasah Al-Syar'iyyah*. Riyadh: Jami'ah Al-Imam Muhammad Bin Saud Al-Islamiyah.

Ahmad Sarwat. 2018. *Fiqih Interaksi Muslim Dengan Non-Muslim*. Jakarta Selatan: Rumah Fiqh Publishing.

Ahmad Zarkasih. 2019. *Kondangan Ke Gereja*. Jakarta Selatan: Rumah Fiqh Publishing.

Al-Albaniy, Muhammad Nasiruddin. 2002. *Sahih Sunan Abi Dawud*. Kuwait: Muassasah Gharas.

Al-Bukhari, Abu Abdillah Muhammad Bin Ismail bin Ibrahim Bin Al-Mughirah Al-Ja'fiy. 2001. *Sahih Al-Bukhari*. Beirut: Dar Thauq An-Najah.

Al-Haitami, Ahmad Bin Muhammad Bin Ali Bin Hajar. 1983. *Tuhfah Al-Muhtaj Fi Syarh Al-Minhaj*. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabiy.

Ali Al-Khafif. n.d. *Asbab Ikhtilaf Al-Fuqaha*. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabiy.

Al-Murdawi, Alauddin Abul Hasan Ali Bin Sulaiman. 1955. *Al-Insaf Fi Ma'rifati Al-Rajih Min Al-Khilaf*. Kaherah: Matba'ah Al-Sunnah Al-Muhammadiyah.

Al-Ramli, Syamsuddin Muhammad Bin Abi Al-Abbas Ahmad Bin Hamzah. 1984. *Nihayah Al-Muhtaj Ila Syarh Al-Minhaj*. Beirut: Dar Al-Fikr.

Al-Sayid Bin Hamudah. 2012. *Al-Nafais Fi Ahkam Al-Kanais*. Kaherah: Dar Al-Salaf Al-Salih.

Al-Syirbini, Syamsuddin Muhammad Bin Muhammad. 1994. *Mughni Al-Muhtaj Ila Ma'rifati Ma'ani Alfaaz Al-Minhaj*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.

Al-Tirmizi, Muhammad Bin Isa Bin Saurah. 1975. *Sunan Al-Tirmizi*. Mesir: Matba'ah Mustafa Al-Babiy Al-Halabi.

Al-Zuhaili, Wahbah Bin Mustofa. 1985. *Fiqh Al-Islami Wa Adillatuhu*. Damsyiq: Dar Al-Fikr.

Al-Zuhaili, Wahbah Bin Mustofa. 1999. *Al-Wajiz Fi Usul Al-Fiqh*. Damsyiq: Dar Al-Fikr.

Haidar Sami Abd. 2013. "Ahkam Al-Ma'abid Fi Al-Fiqh Al-Islami". *Majalah Kulliyyah Al-Tarbiyyah Al-Asasiyyah*. (7) 141-182.

Husaini Imran. 14 Mac 2023. "Bukan Sahaja Gereja, Impact Malaysia Juga Anjur Jom Ziarah Masjid". *Malaysia Gazette*. Https://Malaysiagazette.Com/2023/03/14/Bukan-Sahaja-Gereja-Impact-Malaysia-Juga-Anjur-Jom-Ziarah-Masjid/

Ibn Abi Syaibah, Abu Bakar Abdullah Bin Muhammad Al-Kufi Al-'Abbasi. 1989. *Al-Kitab Al-Musannaf Fi Al-Ahadis Wa Al-Atsar*. Lubnan: Dar Al-Taj.

Ibn Abidin, Muhammad Amin Bin Umar Bin Abdul Aziz Al-Dimasyqi Al-Hanafi. 1966. *Hasyiah Radd Al-Mukhtar 'Ala Al-Durr Al-Mukhtar Syarh Tanwir Al-Absaar*. Mesir: Matba'ah Mustafa Al-Babiy Al-Halabiy.

Ibn Nujaim, Zainuddin Bin Ibrahim Bin Muhammad Al-Misri. 1997. *Al-Bahr Al-Raiq Syarh Kanz Al-Daqaiq*. Kaherah: Dar Al-Kutub Al-Islami.

Ibn Qudamah, Abu Muhammad Abdullah Bin Ahmad Al-Dimasyqi Al-Hanbali. 1997. *Al-Mughni*. Riyadh: Dar 'Alim Al-Kutub.

Ibn Taimiyah, Taqiyyuddin Abul Abbas Bin Abdul Halim Bin Abdussalam Al-Harrani Al-Hanbali. 1987. *Al-Fatawa Al-Kubra Li Ibn Taimiyah*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyah.

Iskandar Shah Muhammad. 17 Mac 2023. "Selangor Larang Projek Artikel 11 Jom Ziarah". *Utusan Malaysia*. Https://Www.Utusan.Com.My/Berita/2023/03/Selangor-Larang-Projek-Artikel-11-Jom-Ziarah-Mais/

Mahasin, Hasan Fahdl Abdullah. n.d. Al-Ta'ayush fi Al-Quran Al-Karim : Dirasah Ta'siliyyah.

Muhammad Musa Al-Syarif. 2003. Al-Taqarub Wa Al-Ta'ayush Ma'a Ghair Al-Muslimin. Jeddah: Dar Al-Andalus Al-Khadra.

Muhammad Ros Bin Yunus. n.d. "Merayakan Hari Kebesaran Agama Orang Bukan Islam Menurut Perspektif Islam". *Jurnal Penyelidikan Islam*. 83-93.

Muhammad Uthman Syubair. 2000. *Al-Qawaid Al-Kulliyyah Wa Al-Dhowabit Al-Fiqhiyyah Fi Al-Syariah Al-Islamiyah*. Jordan: Dar Al-Nafais.

Muhammad Zaidi Bin Abd Rahman. 2012, "Mengurus Hak Beragama Bukan Muslim Dari Perspektif Siasah Syar'iyyah. *Jurnal Usuluddin*. (36) 109-124.

Muslim Bin Hajjaj Al-Qusyairi Al-Naisaburi. 1955. *Sahih Muslim*. Mesir: Matba'ah Mustafa Al-Babiy Al-Halabi.

Ramli, Mohd Anuar & Hamdan, Mohammad & Marinsah, Syamsul & abd rahim, Rahimin & Abd Razak, Muhd & Syahmi, Muhammad. 2018. Aplikasi Fiqh Al-Ta'Ayush yang Berorientasikan Prinsip Wasatiyyah dalam Membina Keharmonian Masyarakat Majmuk di Malaysia.

Rodiyanto. 2022. Hukum Shalat Di Gereja Dan Tempat Peribadatan Non-Muslim Menurut Mazhab Syafii Dan Mazhab Hanbali. (Tesis Master). Uin Saifuddin Az-Zuhri Porwokerto.

Syahirah Yahya. 22 Mac 2023. "Umat Islam Dilarang Ziarah Tempat Ibadah Agama Lain-Mufti Pahang". *Malaysia Gazette*. Https://Malaysiagazette.Com/2023/03/22/Umat-Islam-Dilarang-Ziarah-Tempat-Ibadat-Agama-Lain-Mufti-Pahang/

Wajih Mahmud. 2007. *Ikhtilaf Al-Fuqaha': Asbaabuhu wa Mauqifuna Minhu*. Mesir: Dar Al-Huda.